هل تغرِّد الجزائر خارج السرب العربي؟

د. خالد عمر بن ققه

كاتب وصحفي جزائري

يكثر الحديث عن مواقف الجزائر من قضايا عربية - عربية طُرحَت منذ ما عرف بـ "الربيع العربي"، تبدو في ظاهرها محل إجماع من الدول العربية، وهي ليست كذلك من الناحية العلمية.

ويأتي الحديث هنا لجهة التأكيد الإعلامي أن الجزائر تُغرّد خارج السّرب، وهو ما ترى فيه الجزائر على الصعيد السياسي موقفاً من الدول العربية التي تختلف معها، وتغلب عليه المصلحة الوطنية المحلية حيناً أو الإقليمية حيناً آخر، بما يتعارض مع مصالحها الوطنية، ويتناقض مع سياستها الخارجية، التي تبنتها منذ الاستقلال ولم تحد عنها إلى الآن.

ومع ذلك، فالجزائر لا تعلن مواقفها وكأنها خارج سياق التجمعات العربية، مثلما أن الدول المُختلِفَة معها لا تعلن ذلك رسمياً، ما يفتح المجال أمام التكهنات والتأويلات والتسريبات المختلفة.. فهل فعلاً تتخذ الجزائر، أو اتخذت، مواقف تخالف الإجماع العربي؟ وما تفسير ذلك؟

أولاً: المدخل التاريخي والمصالح القُطرِيَة

عمليّاً، تستند الجزائر في اتخاذها مواقف تخص الأمة العربية إلى مدخل تاريخي، ازداد تأكداً وتعمقاً في الحاضر، وهو أنه لا وجود لإجماع عربي حول مختلف القضايا المطروحة، حيث يدور الخطاب السياسي الرسمي العربي منذ معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، على حل قُطرِي لكل القضايا العربية، ففي جلسات الجامعة العربية يعلو الصوت القومي عند اتخاذ أيّ قرار، ولكن عند التطبيق تراعى المصالح القُطرِيَة على ما عداها من مصالح.

ويمكن القول إن تخلّي العرب عن روح ووحدة حرب أكتوبر 1973، واختلاف المواقف في عام 1990 بعد احتلال العراق الكويت، ثم لدى احتلال العراق عام 2003 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وما تلاه من انقسامات في المواقف، خاصة بعد التغيرات المحليّة للإطاحة ببعض الأنظمة الحاكمة.. كل ذلك جعل الموقف الجزائري - وفي كل هذه المراحل - مختلف مع السائد عربياً، ظاهرياً على الأقل، مُستحضراً الحجة الدائمة القائمة على ركيزتين أساسيتين، الأولى: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والثانية: عدم المواجهة عند رفض المواقف، إلا إذا حدث هجوم سياسي من الدول العربية المخالفة لموقفه، وهذا تمّ في حدود ضيقة جداً، وتعد العلاقة بين الجزائر والمغرب نموذجاً لكيفية الاختلاف والنقد في نطاق الإعلام دون أن يتحول ذلك إلى موقف رسمي علني.

ثانياً: مراعاة الجبهة الداخلية

إن عدم المواجهة عند الاختلاف في المواقف ليست حالة جزائرية خاصة، وإنما عربية عامة، وقد ترتب عليها عدم الحسم في القضايا المصيريّة، لكنها بالنسبة للجزائر تتميز ببرجماتية تجمع بين نقيضين، الأول: المحافظة على المواقف الخاصة وعدم التراجع، والثاني: عدم الدخول في جدال حول الموقف الخاص؛ فلم يحدث أن حاولت الجزائر تجميع دول عربية أخرى لتكون في صفها، وكأنها لا تؤمن بسياسة المحاور، ما يعني أنها تتخذ مواقفها بناء على قناعات خاصة، مراعية رد فعل شعبها، وتاريخها باعتباره المرجعيّة الأساسيّة، ومصالحها بدرجة خاصة.

ويمكن هنا صوغ عدة أمثلة للربط

بين سياسة الجزائر الخارجية ورد فعل الجبهة الداخلية، ومنها أنه في حرب تحرير الكويت كانت الجزائر الرسمية مع مسألة التحرير، خاصة أن الكويت كانت من الداعمين ــ مثل العراق ــ للثورة الجزائرية، وأن الجزائر مع تكريس الحدود الحالية للدول، وضد احتلال أي دولة لأخرى مهما كانت الدوافع والأسباب، لكنها تفاعلت مع الشارع في وقوفه إلى جانب العراق.

وتؤكد مواقف الجزائر من حالات التغيير في الوطن العربي سياستها تلك، بل توضح كذلك حدود المناورة لديها، فمثلاً، لم تكن الثورة التونسية في عام 2010 لصالح الجزائر، ليس فقط بسبب دعم الجزائر السابق للرئيس التونسي زين العابدين بن علي، ولكن أيضاً لأن الثورة عليه مضرّة بالمصالح الأمنية والجغرافية، لأنه كان جاراً داعماً للجزائر في حربها ضد الإرهاب خلال العشرية الدموية، كما أن احتمال وصول المعارضة الإسلامية إلى السلطة في تونس يهدد مصير الدولة الجزائرية.

ومع ذلك كله لم تتدخل الجزائر في الثورة الشعبية، وفي الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها الباجي قائد السبسي (ديسمبر 2014)، أصلحت بينه وبين زعيم النهضة راشد الغنوشي، ودعت الأخير إلى تراجع حزبه لصالح حزب نداء تونس، وهي في ذلك كانت تلتقي مع دول عربية أخرى لكن دون تنسيق مسبق.

ثالثاً: اتجاه النأي عن النفس

يكمن أحد تفسيرات المواقف الجزائرية، إلى جانب سياسة عدم التدخل، في انتهاج مبدأ النأي بالنفس بعيداً في بعض الأحداث الكبرى، وتفضيل الجمع بين نقيضين أيضاً، وعلى سبيل المثال تبدو الجزائر مع الإخوان وضدهم في وقت واحد. فمثلاً لم يصدر عن السلطات الجزائرية أي تصريح يؤيد الثورة المصرية ضد نظام حسني مبارك أو يرفضها، معتبرةً ما يحدث شأناً داخليّاً يخصُّ المصريين. ومع أن وصول جماعة الإخوان إلى السلطة كان مزعجاً لها، إلا أنها اعتبرته شأناً مصرياً خاصاً، لكنها وفي سابقة نادرة الحدوث كانت أول من بارك الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي، مع أن الأحزاب الإسلامية الجزائرية كانت ضدّ هذا الموقف، بل إن الجزائر كانت أول دولة يزروها الرئيس عبدالفتاح السيسي بعد انتخابه عام 2014.

والمدهش أن تأييد الجزائر للرئيس السيسي، لم يكن متفقاً مع موقفه من الإخوان المسلمين، ولا هي سعت لتجريم نشاط الإخوان، بل إنها - ومن خلال تجربتها - ربما كانت ترى الحوار السياسي والمصالحة هما الحل الذي يختصر على السلطات المصرية بقيادة السيسي الوقت ويقلل من التكلفة المادية والبشرية.

ويعود السبب إلى عدم اعتبار الجزائر الإخوان منظمة إرهابية لعوامل داخلية، منها: وجود حزب إخواني هو "حركة مجتمع السلم"، الذي شارك في السلطة وهو الآن في المعارضة، ولأسباب خارجية، منها: أن حركة النهضة التونسية من أقوى الأحزاب في تونس المجاورة، وهي موجودة في السلطة، ولأن الإخوان في ليبيا أيضاً يشكلون قوة فاعلة على المستويين السياسي والعسكري.. وفي كل هذا ترفض الجزائر الاصطفاف، وتعمل من أجل استقلالية قرارها الرسمي بناءً على اعتبارات الداخل والأمن الوطني.

رابعاً: هواجس التدخل الخارجي

يشير الكثيرون إلى أن موقف الجزائر بخصوص كل من ليبيا، وسوريا، واليمن، والموقف من حزب الله، خارج الإجماع العربي، لكن عملياً لا يوجد ما يؤكد ذلك، فلم تساند الجزائر الأنظمة أو المعارضة أو حتى بعض الجماعات المتشددة في بلدان الصراعات العربية، ولم تهاجم أو تنتقد قوات التحالف العربي في اليمن، وذلك على الرغم من أن ليبيا تمثل عمقاً استراتيجياً للجزائر، وتشكل قلقاً أمنياً لها، والنظام السوري يعتبر حليفاً تاريخياً لها، وهي مع الوحدة اليمنية وضد أي تقسيم محتمل، وحزب الله تعتبره حركة مقاومة وفاعلاً أساسياً في الساحتين اللبنانية والإقليمية.

وعلى نقيض ذلك، هناك من الشواهد ما يؤكد على أن الجزائر، وتحت تخوفات التدخل الخارجي، ساهمت بموافقتها على بعض القرارات العربية أو التزامها الصمت تجاهها في ضرب مصالحها الوطنية، فهي مثلاً لم تتّخذ موقفاً رافضاً لسحب الشرعية من نظام القذافي، الأمر الذي وفّر غطاءً سياسياً من جامعة الدول العربية وحلف الناتو للتدخل العسكري في ليبيا، التي تدفع هي وبعض دول الجوار الثمن اليوم، ولم تتخذ موقفاً من التدخل التركي والقطري في ليبيا، ولم تتدخّل الآن على الرغم من الوضع الكارثي، إذا استثنينا من ذلك وقوفها ضد تسليح المتقاتلين، وهو أمر تجاوزه الزمن بعد ظهور "داعش" واستفحاله.

وفي سوريا يبدو الموقف الجزائري متناقضاً إلى حد بعيد، فهو ضد سقوط النظام السوري لأنه يمثل نهاية للدولة، وهذا يعني ضرورة القضاء على المعارضة المسلحة، وهي هنا تقف في صف روسيا وإيران، ولكنها تعلن في الوقت نفسه أن ما يحدث في سوريا شأن داخلي يخص الشعب السوري.

ويبقى موقف الجزائر المرتبك من تصنيف جامعة الدول العربية لحزب الله منظمة إرهابية، فقد بدت مؤيدة لذلك في اجتماع وزراء الخارجية العرب في تونس بسبب تدخل الحزب في شؤون الغير وزعزعة الاستقرار، لكن رفضت الجزائر القرار بعد ذلك، وأوضحت وزارة الخارجية أن ذلك إنما يعود لأن الحزب يعتبر طرفاً في المعادلة السياسية لبلد شقيق هو لبنان، الذي علينا احترام دستوره وأسس التعايش فيه.

أخيراً، يمكن القول إن الجزائر تتصرف وفق برجماتية سياسية، فهي تتجاوب مع الأوضاع العربية وفقاً لطبيعة المرحلة، وتتجنب المشاركة القاطعة في بعض المواقف التي ترى أنها كارثية على الأمة من جهة، ومشوبة بهواجس التدخل الخارجي والسيطرة على السيادة والقرار من جهة ثانية، ومن ذلك: كيفية محاربة العرب للجماعات الإرهابية، والموقف من الأنظمة الحاكمة، والحكم على جماعات الإسلام السياسي، والعلاقة مع دول الجوار.